منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

التدخلات الخارجية في اليمن تعصف بالأطراف الموالية للتحالف

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

التدخلات الخارجية في اليمن تعصف بالأطراف الموالية للتحالف

ورقة مقدمة من منتدى مجال

صفر 1444هـ / سبتمبر 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

تصاعدت وتيرةُ التدخلات الخارجية في اليمن ما أدّى إلى إرباك المشهد السياسي في مناطق سيطرة التحالف والأطراف الموالية له، وتعمقت هوةُ الخلافات بين ما يُسمى «المجلس الرئاسي»، و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، و«الإصلاح»، و«المؤتمر الشعبي العام» وغيرها من الفصائلِ التابعةِ للسعودية والإمارات، والتي وصلت إلى حدِّ الاشتباكات المسلحة في صراعٍ بالوكالة تُنفذ عبره أجنداتُ القوى الخارجية، التي كثَّفت تواجدها العسكري في هذه المناطق والتي باتت مسرحًا للقوات «السعودية، والإماراتية، والأمريكية، والبريطانية، والفرنسية» بشكل غير مسبوق.

الأطرافُ الخارجية المنخرطة في الحربِ على اليمن لها أجنداتٌ متعددة ومتباينة، أهمُّها السيطرةُ على الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن، الذي يشرفُ على الممراتِ المائيَّة الهامة، مثل البحر الأحمر والبحر العربي ومضيق باب المندب، المتحكمة في حركةِ التجارة العالمية وإمدادات الطاقة؛ وكلُّ طرفٍ خارجي يسعى لتحقيق أهدافه وتحقيق غاياته عبر وسائل متنوعة وطرائق محددة. وقد عملت هذه التدخلاتُ الخارجية على تغذيةِ بؤرِ الصراع من خلال دعمِ الفصائل المسلحة، ممّا أفضى إلى إطالة الحرب في اليمن، وتفاقم الأوضاع المأساوية، وتحويل البلد إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي في نهاية المطاف.

في المقابل، يرى مراقبون أنّ المناطقَ التي تُديرها صنعاء كانت على النقيض من ذلك؛ حيثُ تمكنت من تحقيقِ الكثير من الإنجازات على مختلف الصعد خلال الأشهر الماضية، وخاصَّة في المجالات العسكرية والأمنيَّة، والتي تجسَّدت في العروض العسكرية المهيبة التي شهدتها مختلفُ المحافظات، وخصوصًا محافظة الحديدة والعاصمة صنعاء، والتي كانت مفاجئةً للجميع، وحملت رسائلَ قويةً لا يمكن تجاهلُها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبالتالي مثلت نقطةَ تحولٍ في المشهد اليمني برمته، فضلًا عن ما لها من انعكاسات مباشرة ووقعية ستغير خارطة موازين القوى في المنطقة.

في هذه الورقة يتناول «منتدى مجال» المستجداتِ على الساحة

اليمنية وتأثيراتِ التدخلات الأجنبية في المشهد السياسي اليمني، وأهدافَ ومخاطرَ التدخلات الخارجية، ومستقبلَ الأطراف الموالية للتحالف في ظلِّ فشل القوى الخارجية في احتواء خلافاتها، ومِنْ ثمَّ مغزى رسائل صنعاء من العروض العسكرية والأمنية، وما هي انعكاساتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في نفس الوقت.

مدخـــل:

بعد مواجهاتٍ عنيفةٍ ودامية خلال النصفِ الأول من شهر أغسطس 2022م، بين مجاميع مسلَّحة تابعة لـ «الإصلاح» مغضوب عليها سعوديًّا وإماراتيًّا، ومجاميع مسلَّحة مدعومة سعوديًّا وإماراتيًّا (العمالقة، وقوات شبوة)، تمكنت الأخيرةُ من السيطرة على مدينة «عَتَق»، المركز الإداري لمحافظة شبوة جنوبي شرقي اليمن، وَسطَ معلوماتٍ مفادها أنَّ طائراتٍ مسيَّرة إماراتية دخلت على خط المواجهات لمساندة « قواتِ شبوة والعمالقة» ضد مجاميع «الإخوان».

ليس هذا الخبرُ مفاجئًا، ولن يكونَ كذلك؛ فالصراعُ بين هذه الأدواتِ صراعٌ مُزمن حاولت السعوديةُ احتواءه، بهدف توحيدِ هذه المجاميع المتباينة والمتقاتلة تحت مظلة «التحالف» لقتال الجيش اليمني واللجان الشعبية. ولهذا الهدف، جمعتهم في الرياض أكثرَ من مرة، وأجبرتهم على توقيعِ ما عُرف بـ «اتفاق الرياض»؛ لكنّه فَشِل في نسختيه، ثمَّ لمَّا تبيَّن للنظام السعودي استحالةُ ذلك، بدأ يفكر في صِيغ بديلة، وذهب إلى إطاحةِ الأدوات القديمة، الواحدة تلو الأخرى، بدءًا بعبد ربه منصور هادي وعلي محسن الأحمر (الرئيس ونائبه)، وصولًا إلى محمد المقدشي، الذي عيّنوه وزيرًا للدفاع. ثم استقرت الصيغةُ السياسية والعسكرية بالتوافق بين الرياض وأبو ظبي على تشكيل ما سُمِّي «المجلس الرئاسي»، وهو تشكيلٌ كان الهدفُ منها إعطاءَ الفصائل المدعومة إماراتيًّا «الانتقالي»، و«العمالقة»، و«حراس الجمهورية» صفةً سياسيَّة وشرعيَّة دوليَّة، من وجهة نظر التحالف؛ بينما تم اختيارُ فرج البحسني وسلطان العرادة وعبد الله العليمي ممثلين لحزب «الإصلاح» وللسعودية، ووضع رشاد العليمي، المعروف بارتباطه الوثيق بواشنطن والرياض، على رأس ذلك المجلس[1].

لكن، ومن خلال الاستقراءِ للأحدث، في الأربعة الأشهر المنصرمة من عمر «مجلس التحالف» نجد أنّ هنالك العديد من التحديات الداخليَّة المصيريَّة التي تتحكم في بقاءِ المجلس أو إنهائه، فضلًا عن الأجندة الخارجيَّة المنوط بالمجلس تمريرها وإخراجها لما يصب في خدمة القوى الخارجيَّة.

على الضفة الأخرى من اليمن، وتحديدًا في المناطق التابعة لصنعاء والقوى الوطنية فيها، يمكننا رصد العديد من التطوراتِ الواضحة في الكثير من المجالات، خاصة السياسيَّة والعسكريَّة؛ فمنذُ إعلان الهدنة في أبريل الماضي تصدرت القوى الوطنيةُ في صنعاء المشهدَ اليمني عبرَ تبنيها مطالب الشعب اليمني، وإصرارها الكامل على تبني الحقوق الإنسانيَّة العامة، ورفضها استخدام المعاناة الإنسانيَّة للشعب اليمني ضمن الأجندة العسكريَّة للتحالف؛ ناهيك عن تصلبها بخصوص دفع مرتبات موظفي الدولة في الشمال والجنوب، ورفع الحصار بحرًا وبرًا وجوًا.

عسكريًّا، تمكنت صنعاءُ من استغلال الهدنة، وذلك من خلال إعادة تأهيل معظم القوى العسكريَّة، وهو ما عكسته العروضُ العسكريَّة التي أقامها الجيشُ اليمني واللجان الشعبية خلال الأشهر الماضية، والتي بلغت ذروتها في أغسطس المنصرم حوالى ثمانية عروض عسكريَّة، فضلًا عن العرض الأكبر في 1 سبتمبر «وعد الآخرة»، وهو بحسب الكثير من الخبراء يُعدّ العنصر الفارق؛ سوءٌ من حيث الأهمية أو العدد أو التوقيت أو المكان.

وعلى الصعيد الأمني، مثَّل العرضُ الذي أُقيم في الـ 15 من سبتمبر الجاري في العاصمة صنعاء مسارَ تحولٍ في الهيكل البنيوي للأجهزة الأمنيَّة من حيث التنظيم والتدريب والتأهيل والتسليح؛ حيث تمّ خلاله عرضُ الجيلِ الثاني من المدرعة «بأس2» المصنعة محليًّا، وبحسب مراقبين فإنَّ هذا العرضَ يُعد أكبرَ عرضٍ أمني في تاريخ اليمن وربما المنطقة.

تطورات المشهد اليمني:

شهدت الساحةُ اليمنية خلال الأربعة الأشهر المنصرمة العديدَ من التطورات الحاسمة، التي لا يمكن لأي خبيرٍ أو متابعٍ تجاهلُ تأثيراتها وتحكمها في صورة المشهد اليمني في الفترة المقبلة، بل وتشكل منحىً واضحًا في تَحولِ وتَغيرُ هذا

المشهد؛ ويمكننا ترتيب الأحداثِ وفقًا للأهمية، والتي يمكن تلخيصُها في ستةِ تطورات كمؤشرات أساسيَّة في هذا الصدد:

مؤشرات تراجع دور «المجلس الرئاسي» وتصدر «الانتقالي»:

شهدت الساحةُ السياسيَّة اليمنيَّة تراجعًا ملحوظًا لدور (مجلس القيادة الرئاسي) بقيادة «رشاد العليمي»، وبروز دور (الانتقالي) بقيادة عضو مجلس القيادة «عيدروس الزبيدي»، فضلًا عن الدورِ العسكري الذي لعبته الكثير من القوى العسكريَّة الجنوبيَّة، وعلى رأسها (ألوية العمالقة) التابعة لعضو المجلس «أبو زرعة المحرمي».

أثار تراجعُ دورِ مجلس القيادة الرئاسي، مع بروز القوى الجنوبية الأخرى، كفاعلٍ أول في إدارة المشهد السياسي والعسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة التحالف والقوى الموالية له أسئلةً عديدة، تتعلق بالدورِ الثانوي لبقية القوى في المجلس، لا سيما رئيسه «العليمي»، وطبيعة الدور التي تسعى تلك القوى الجنوبية لفرضه، وما دور التحالف في كل ذلك، فضلًا عن السؤال المركزي المتمثل في: هل كل ما يجرى مخطط له ضمن استراتيجية محددة؟ أم أن هناك تكتيكًا تسعى بعض القوى إلى تنفيذه وفقًا لأجندتها الخاصة؛ سوء على المستوى اليمني أو على مستوى تحالف الحرب على اليمن أو على المستوى الدولي لا سيما الأمريكية والبريطانية؟

بالعودةِ إلى مصفوفة النشاطات والقرارات التي أصدرها ما يسمى (المجلس الرئاسي) في الآونة الأخيرة، نجدها تجليًا وانعكاسًا لكل ما سبق، إذ كانت في مصلحة الانتقالي الجنوبي المنادي بانفصال جنوب اليمن عن شماله، وتمكين ميلشياته ـ المدعومة من الإمارات ـ من السيطرة على محافظة (شبوة) النفطية شرق البلاد، بإسنادٍ جوي إماراتي، وسط غيابِ أي موقفٍ أو خطابِ تنديدي لما تعرضت له ما تقول بعضُ فصائلِ المجلس المُستهدفة أنها (القوات الحكوميَّة) هناك، وما تلا ذلك من تعرض العليمي لانتقادات واسعة في الوسط السياسي والعسكري في اليمن، إزاء قراراته ومواقفه المتماهية مع المجلس «الانتقالي»، الذي يرأسه «عيدروس الزبيدي»، عضو المجلس الرئاسي، والذي وصل إلى حدٍّ

تكليف الأخير بإدارة لجنة عليا لموارد الدولة المالية، وسط تهميش أعضاء المجلس الآخرين[2].

ووفقًا لصحيفةِ «القدس العربي»، فإنَّ أبو ظبي تلعب دورًا كبيرًا باتجاه تهميشٍ مقصودٍ لدورِ العليمي في مجلس القيادة الرئاسيِ وإبراز عضو مجلس القيادة (عيدروس الزبيدي) كرجلٍ أول في المشهد السياسي اليمني. ونقلت الصحيفة، عن ما قالت أنه مصدر سياسي رفيع، أن العليمي أصبحَ لا يستطيع اتخاذَ أي خطوةٍ أو إصدار أي قرار إلا بعد موافقة «القائد الإماراتي»! الذي بات هو الحاكم الفعلي؛ بينما تراجع دور العليمي إلى أن أصبح يشبه دور (الكومبارس)، وهو ما أزعج العليمي ودفعه إلى مغادرةِ عدن إلى أبو ظبي للاستنجاد بقيادتها بشأن هذا الوضع غير المقبول، إلا أن الأخيرين لم يعيروه أيَّ اهتمامٍ ولم يستقبلوه بشكلٍ يليقُ بمقامه كرئيس دولة.

وأشارت إلى أنَّ الأمرَ وصلَ حدّ المنع لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ـ النسخة الحكوميَّة ـ من نشرِ أخبار سفر العليمي إلى الإمارات في البداية، ما اضطره إلى نشرِها على حسابه في الـ "تويتر"، بصياغةٍ ركيكةٍ وغيرِ محترفة وصفتْ زيارتَه للإمارات بـ" غير الرسميَّة" تفاديًا للإهانات السياسيَّة التي تعرض لها هناك، ما أثار ردودَ فعلٍ غير مسبوقة لدى الوسط السياسي دفعت العليمي إلى حذفِ تغريداته المتعلقة بخبر زيارته تلك، وذلك بعد إجراء أكثر من 10 تعديلات على صياغتها.

وتضيف الصحيفةُ بأنَّه في وقتٍ لاحق، نشرت الوكالةُ خبرًا مقتضبًا لهذه الزيارة بدون نشرِ أي صورٍ لاستقباله. ووصفت الزيارةَ بأنّها "خاصة" و" زيارة عمل غير رسميَّة". وقالت: «من المتوقع أن يجري رئيس مجلس القيادة الرئاسي، على هامش زيارته الخاصة، لقاءاتٍ مع المسؤولين الإماراتيين حولَ سبلِ تعزيز هذه العلاقات، والدفع بها إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات». وفي الوقت الذي نشرت فيه سبأ ثلاثةَ أخبارٍ رئيسية عن عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي، في واجهة موقعها الإخباري، لم تنشر أيَّ خبرٍ عن العليمي[3].

أمام هذا الواقع غير الطبيعي في تضارب الأجندات، وجد أعضاءُ المجلسِ أنفسَهم مضطرين إلى مغادرة عدن، واحدًا تلو الآخر، وآخرهم العليمي؛ فيما

بقي فيها عضو المجلس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، بعد أن منحه «العليمي» صلاحيات سياسيَّة وماليَّة واسعة تهيمن على كافة مقدرات الدولة، وأصبح الزبيدي حاليًّا يدير الأمورَ في عدن وكأنّه الرئيس الفعلي في الحكومة التابعة للمجلس.

في ذات السياق، يرى العديدُ من الخبراء أنّه وتحديدًا منذ أغسطس، أصبح الزبيدي هو الحاكمُ الفعلي للجنوب اليمني، ويعقد اجتماعاته الرسميَّة تحت العلم الانفصالي للجنوب؛ بينما الرئيس رشاد العليمي الذي ينتمي إلى الشمال، أصبح في وضعٍ وكأنّه «تحت الإقامة الجبرية» في السعودية، كما كان يعيش هذا الوضع عندما كان في (العاصمة الحكومية المؤقتة عدن) قبل مغادرتها منتصف أغسطس، هاربًا من قبضة الانتقالي الجنوبي العسكرية، التي تسيطر على محافظة عدن وأغلب المحافظات الجنوبية.

ومنذُ مغادرة «العليمي» عدن، متوجهًا إلى الإمارات ومنها إلى السعودية، يمكن لأي متابعٍ مشاهدةُ غيابه أو تغييبه التام عن المشهد السياسي اليمني، في الوقت الذي طغى فيه الحضورُ اليومي للزبيدي، والذي استغل غياب العليمي ليملأ الفراغ المقصود في السلطة، بنشاطه السياسي والعسكري والأمني في العاصمة عدن، والتي يلتقي فيها يوميًّا بكبار مسؤولي الدولة من وزراء ومسؤولي مؤسسات وجهات حكومية، بصفته الحكومية والانفصالية على حد سواء[4].

مؤشرات إعادة نظام «صالح»

يرى الكثير من المهتمين بالشأن اليمني، أنّه ومن خلال تفحص العديدِ من القرارات والتعيينات التي تم اتخاذها خلال الفترة الماضية، يمكننا القول أنَّ التحالفَ السعودي والإماراتي بدأ بتنفيذ خطواتٍ متقدمة من خطّته المدعومة غربيًّا، والرامية لإعادةِ نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

ووفقًا لما تناقلته العديد من وسائل الإعلام، بما فيها المواقع الإخبارية نقلًا عما قالت أنّها مصادر مطّلعة في الحكومة الموالية للتحالف، فإنَّ التحالفَ بدأ مؤخرًا بالتقريب بين قيادات أجنحة «المؤتمر الشعبي العام» المتواجدة في مصر والإمارات والسعودية، وكذلك قيادة الحزب في العاصمة اليمنية صنعاء.

وأوضحت المصادر، أن السعودية والإمارات تعملان على لملمةِ شتاتِ حزب «المؤتمر» في الداخل اليمني والخارج، والترتيب لتوحيد الحزب تحت قيادة أحمد علي نجل الرئيس السابق، كخطوةٍ تليها إعادةُ الحزب لحكم البلاد بعد نجاح إضعاف قوة ونفوذ حزب «الإصلاح»[5].

لكن ما كان لافتًا أنَّ الموضوع لم يظل محصورًا على الإعلام المستقل أو غير المدعوم من التحالف وداخل الأروقة السياسية بل سرعان ما تم تناوله في الإعلام الرسمي التابع للتحالف ففي أغسطس أذاعت قناة «الحدث» السعودية، خبرا مفاده أن قيادات بارزة من حزب المؤتمر الشعبي العام تبذل «جهودا سياسية داخلية وحوارات مع عدد من قيادات الحزب، في مصر وعدد من العواصم العربية والأجنبية». ونقلت القناةُ عن ما قالت أنه «مصدر رفيع» في المؤتمر الشعبي العام، قوله: إن «الجهودَ التي بدأت تلاقي رعايةً إقليميَّة تأتي بهدف توحيد صفوفِ المؤتمر تحت قيادةٍ سياسية واحدة»[6].

وليس بعيدًا عن هذا ما تحدثت عنه مصادرٌ سياسيَّة، منها ما كان خاصًّا بـ «منتدى مجال»؛ حيث أفادت عن تقاربٍ بين عدةِ أحزابٍ موالية للتحالف، الذي يشنُّ الحربَ على اليمن منذ 2015م؛ حيث عُقدت لقاءاتٌ في القاهرة وعدن جمعت قياداتٍ من مؤتمرِ الخارج وقياداتٍ من الحزبين: الاشتراكي اليمني والوحدوي الناصري.

وأشارت المصادرُ تلك إلى أن هذا التقاربَ جاء على إثرِ التوجهات الجديدة للقيادي الرئاسي (السلطة الموالية للتحالف في عدن) المدعوم سعوديًّا وإماراتيًّا، وذلك لتحجيم دور حزب الإصلاح وتقليم أظافره. وكشفت المصادر ذاتها أنّ هذه التحركات جاءت استجابةً لتطورات المشهد وضمن الاستعداد لمرحلة المفاوضات، وقبل ذلك إعادة ترتيب الوضع جنوبًا، ودعم توجهات السلطة في عدن. هذا، وشملت الاتصالاتُ مكوناتٍ أخرى، منها «التيار السلفي» المنقسم ما بين موالٍ للسعودية والإمارات، وما بين من لا يزال يحافظ على علاقته مع الإصلاح. كما توقعت تلك المصادرُ أنّه يجري التنسيقُ بين هذه المكونات على اتخاذ مواقف واحدة داعمة لسياسة التحالف الجديدة في اليمن، والتنسيق كذلك على مستوى الفروع؛ لاسيما في مدينة مارب وحضرموت وتعز، وهي المناطقُ التي تحاول فيها الإماراتُ إزاحةَ حزب الإصلاح[7].

تغيرات سياسية وعسكرية

في 14 أغسطس نشر موقع «نيوز ماكس» عن ما قال أنّها مصادرُ عسكريَّة[8]، أن اللجنةَ الرئاسية المكلفة بإعادةِ هيكلة قوات الجيش والأمن تدرسُ تقديمَ مقترحٍ أولي بشأن تغيير عددٍ من القيادات الأمنية والعسكريَّة في مناطق ومحاور تابعةٍ لحزب الإصلاح الإخواني. وأضافت المصادر: إنَّ «اللجنة تدرس تقديمَ اقتراحاتٍ بأسماءِ قياداتٍ عسكريَّة جديدة لقيادة المنطقة العسكريَّة الأولى في وادي حضرموت، وقيادة محور المهرة، ومحور تعز، وبعض الألوية التي تقودها شخصياتٌ وقياداتٌ معروف ولائها لحزب الإصلاح».

وبحسب المصادر ذاتها، فإنّ هناك إجماعًا في اللجنة العسكرية التي يقودها القيادي البارز «هيثم قاسم» على ضرورةِ تغيير بعض القيادات العسكريَّة من أجلِ منع حدوث أيّة عمليات تمرد وانقلابات ضدّ قرارات المجلس كما حدث في شبوة. وأشارت إلى أن المجلس الرئاسي بدأ فعليًّا باتخاذِ قراراتٍ بتغيير بعض القيادات العسكرية ضمن جهود إعادة هيكلة الجيش والأمن، وأن تغيير قيادة المنطقة العسكرية الثانية في المكلا يندرج ضمن هذه الجهود.

وفي السياق، كشفت مصادرٌ حزبيّة عن اتفاقٍ بين تيارات حزب المؤتمر المختلفة على تعيين عضو الكتلة البرلمانية للمؤتمر «قاسم الكسادي» محافظًا لأبين خلفًا لـ «أبو بكر حسين» الحالي المحسوب على «علي محسن» والإصلاح.

وأفادت مصادرٌ في حكومةِ معين عن سباقٍ محموم بين اثنين من قيادات المؤتمر في مأرب على منصب المحافظ، بديلًا لـ «سلطان العرادة» المحسوب على الإصلاح والمتوقع إقالته. وأن أبرز المتنافسين هما: «علوي باشا بن زبغ» القيادي في تيار هادي، و«ذياب بن معيلي» رئيس ما يسمى (المكتب السياسي) التابع لطارق صالح، ورجحت المصادرُ استفرادَ «طارق» بالمحافظة النفطيَّة، نظرًا للدعم الإماراتي اللامحدود.

ومن شأن التعيينات الجديدة حسمُ كافة مناصب السلطات المحليَّة في مناطق جنوب وشرق اليمن لصالح «المؤتمر»، الذي يسيطر حاليًّا على محافظات شبوة وحضرموت والمهرة ولحج، ويتقاسم عدن مع «الانتقالي»، إضافة إلى مأرب وتعز. والتعيناتُ الجديدة تُعدُّ امتدادًا لخطوات بدأها التحالفُ من إعادة تشكيل السلطة

الموالية له، وإنهاء تحالف «الإصلاح وهادي» وفقًا لإعادة تصدير المؤتمر الشعبي العام الذي حكم اليمن لثلاثة عقود إلى المشهد العام، أملًا في تحسين وضعه في البلد الذي تعرّض فيه لهزائم لا تحصى على مدى 8 سنوات من الحرب والحصار[9].

في 20 أغسطس كشف «أحمد عبيد بن دغر»، الذي يُعدّ أحدَ أبرزِ قيادات المؤتمر في الخارج، والذي يشغل حاليًّا منصبَ رئيس مجلس الشورى الموالي للتحالف، وذلك من خلال مقالٍ نشرته مواقعُ إخبارية، أنّ المؤتمرَ سيتحالف مع طارق صالح أو ما وصفها بالمقاومة الوطنية، في إشارة إلى مكتب طارق في الساحل الغربي.

وقال: «وعدنا رفاقَنا في المؤتمر، زملاءَ النضال، أعضاءَ الحزب، وجماهيره، أنصاره ومؤيديه، من الرجال والنساء من الشيوخ والشباب، بأننا سنواصل جهودنا للحفاظ على المؤتمر، دفاعًا عن الجمهورية والوحدة دولة اتحادية»[10].

وأكّد أنّ الحزبَ سيعمل على إعادة ترتيب صفوفه التي قسّمتها الحربُ والأهواء وحسابات اللحظة، والتقليلِ من الخسائر التي لحقت به، والتي أثرت وتؤثر على مكانته كحزبٍ يحمل همَّ الوطن ويتطلع إلى مستقبلٍ أفضل، وذلك في ظلِّ هذه التطورات التي تأتي الذكرى الأربعين لتأسيسِ حزب المؤتمر.

ففي الرابع والعشرين من أغسطس المنصرم احتفلت العديدُ من الأجنحةِ المتشظية عن الحزب بالذكرى الأربعين لتأسيسه، ووفقًا للعديد من وسائل الإعلام التابعةِ للأجنحة المحسوبة على الحزب فإنَّ أهميّةَ المناسبةِ تأتي كفرصةٍ لاستذكار أهميَّة تحقيق القوى السياسية الوطنيَّة مصلحةَ الوطنِ فوق أيّ اعتبار، ولمّ شمل اليمنيين نحو مشروعٍ وطني واحد، لانتشال البلد مما تعانيه، بمنهجية الحوار التي انتهجها المؤتمر طيلة عمله السياسي، وترسيخ مبدأ التعدديَّة السياسية، بما يحشد كافةَ الطاقاتِ والإمكانات وتوجيهها نحو بناء الوطن؛ مضيفةً: كما تُعدّ هذه الذكرى السنويَّة مناسبةً لتأكيد أن حزب المؤتمر الشعبي العام أصبحَ جزءًا من تاريخ اليمن وحضارته وثقافة شعبه، كونه انبثقَ من هوية المجتمع اليمني دينيًّا، سياسيًّا، ثقافيًّا، اجتماعيًّا وثوابت وطنية، وشجرة مباركة نبتت من طينة اليمن[11].

واقع مؤتمـــر اليـــوم:

حينما يتمُّ الحديثُ عن المؤتمرِ الشعبي العام، لنا أن نسألَ: هل مازال حزبُ المؤتمر هو ذاتُه الحزب ما قبل 2011؟، 2015، 2017؟ وللإجابة على هذا السؤال، يجبُ أن نتذكرَ بأنَّ الحزبَ عصفت به خلال هذه الثلاث المراحل النكباتُ، وفي الواقع انهارت أركانُه، وتفكك بنيانُه الحزبي، وتشرذمت كتلتُه السياسية. ورغم ذلك، فإنّ هناك توجهًا يباركه التحالفُ والأطرافُ الدوليَّة لإعادة تمكين «حزب المؤتمر الشعبي العام من السلطة»؛ ربما ارتكان منها إلى ما جنته تلك الدولُ والأطرافُ أثناء سيطرةِ الحزب على السلطة من انسيابٍ لمصالحها حد مياعة القرار الوطني، وانبطاحٍ معلنٍ في تنفيذ أوامرها وسياساتها في اليمن! وأضحى الآن (مؤتمرات شعبية عامة) إذا جاز التوصيف، أو بالأصح مؤتمريون أفراد وجماعات متفرقة دون حزب جامع، ولم يعد «شعبي عام» بل أجزاء تشاطرتها إن لم تكن تنابزتها المشارب والأهواء والتوجهات[12].

«مؤتمر» صنعاء وصعوبة الخيارات

لم يكن جناحُ «المؤتمر» المحسوب على القوى الوطنية في صنعاء بعيدًا عن ما يجري لبقية أجنحة الحزب في الخارج، لا سيما مع تماهي كل الأجنحة مع بعضها البعض، بإصرار هذا الجناح ـ جناح صنعاء المحسوب على القوى الوطنية ـ على ذلك التماهي، وعلى عدم استغلال الفرصة في أن يكون هناك مؤتمرٌ وطنيٌّ مختلف ولو جزئي عن بقية أجنحة الحزب المنخرطة في تحالف الحرب على اليمن.

ففي الفترة الأخيرة كثُر الحديثُ عن هذا الحزب الرائد، ومن خلال متابعة «منتدى مجال» للكثير مما كُتِب وقِيل ونُشِر عن مؤتمر صنعاء، يمكننا تقسيمها إلى قسمين:

- **الأول:** وجهت فيه للمؤتمر وقياداته، التي يرأسها «صادق أبو راس» اتهاماتٍ من بعض أعضاء الحزب بالفساد والتقصير، ووصل الأمرُ إلى اتهام بعض القيادات الموجودة في صنعاء بالخيانة والتواصلِ مع الخارج، وأنهم يسعون للاستيلاءِ على الحزب والسلطة في اليمن، من خلال التعاون والتنسيق مع

بعض قيادات الخارج المدعومين من دولٍ إقليمية، وأنّ الحزبَ لم يعد يملك رؤيةً واضحة حول دوره الوطني ومستقبله السياسي. ويستند أصحاب هذا القول إلى العديد من الأدلة، أهمها انتخاب قيادات مؤتمر صنعاء لأحمد علي عبدالله صالح نائبًا لرئيس المؤتمر، وهو المقيم والمتحالف مع ثاني أهم دولة في تحالف الحرب على اليمن.

- لكن ورغم ذلك ـ وهذا هو **التوجه الثاني** ـ: فإنه يُحسب للقيادة الحالية لحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ صادق أمين أبو رأس بأنهم حافظوا على بقاء الحزب في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها اليمن، رغم أن الحزب يواجه الكثير من الضغوطات الدوليَّة والإقليميَّة، وأن قيادة الحزب في صنعاء تحاول التوفيق بين ما تريده تلك الدول، وما يتطلبه الواجب الوطني في مثل هذه الظروف؛ خاصةً والحزب مشارك مع أنصار الله في حكومة صنعاء، ومتواجد في كل مفاصل الدولة، ولكن في حال ثبوت أي مشاركة لقيادات حزب المؤتمر في أي لعبة جديدة ترتبط بالخارج؛ فسوف يفقد الحزبُ مكانته في الساحة اليمنية، ويوضع الجميع في دائرة الاتهام بالخيانة.

وبالرغم من ذلك، هناك شبه إجماعٍ بأنَّ على قيادات الحزب في صنعاء القيام بمراجعة شاملة، وتحديد أسباب الضعف والقوة، وإعادة ترتيب الأولويات وفق رؤية وطنية جديدة مبنية على دراسة دقيقة تحدد فيها المشروع القادم للحزب، والوضوح الكامل في رؤيته تجاه قيادات الخارج؛ لأن انقسام الحزب أوجد هامشًا لبعض القيادات التي لها أجنداتٌ خاصة، تختلف عن نهجِ الحزب وإستراتيجيته الوطنية[13].

مؤشرات تصفية «الإصلاح»

في 2 أغسطس كشفت وسائلُ إعلامٍ ناطقة باسم الحزب، عن ما قالت أنه مخططٌ لإزاحة الحزب من المشهد اليمني بشكل نهائي. جاء ذلك بعد ساعات من قيام ما يُسمى رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، بالإطاحة بمحافظي الحزب بسقطرى وحضرموت، بالتزامن مع إقالة وزراء هادي والإصلاح من حكومة معين. وقالت قناة «بلقيس» التابعة للحزب في تقرير لها»: إنَّ كل إجراءات

العليمي تستهدف فقط رموزَ الإصلاح دون غيره»، مؤكدةً أن ذلك دليلٌ بوجود مساعٍ لتصفيته من المشهد، وليس بنية التغيير الحقيقي.

وأوضح التقرير أنه يتم التجهيز لقرارات مماثلة قد تولد المزيد من الصراعات بين فصائل التحالف، في إشارةٍ واضحة إلى ترتيبات لإزاحة ما تبقى من مسؤولي الحزب من حكومة معين ومجلسها الرئاسي. وسبق وأن أكدت وسائلُ إعلامِ الإصلاح تآمرَ الرئاسي على فصائله، بعد الإطاحة برموز الحزب من هرم السلطة، وعلى رأسهم قائد جناحه العسكري علي محسن[14].

في 8 أغسطس أصدرَ رئيسُ ما يسمى «مجلس القيادة الرئاسي» رشاد العليمي، قراراتٍ قضت بإقالة أبرز القيادات العسكرية التابعة للإصلاح في محافظة شبوة، في إطارِ مخططٍ الإطاحة بالجناح العسكري للإصلاح في المحافظة، تمهيدًا لإزاحته كليًا منها. ونشرت وكالة «سبأ» التابعة لحكومة العليمي، قرارات إقالة كلًا من: عبدربه لعكب، قائد قوات الأمن الخاصة التابعة للإصلاح، وعزيز ناصر العتيقي، قائد محور عتق قائد اللواء 30 التابع للإصلاح، إضافة إلى إقالة قائد اللواء الثاني دفاع شبوة وجدي باعوم الخليفي، وعوض مسعود الدحبول مدير شرطة شبوة[15].

اندلاع الحرب في شبوة

هناك العديدُ من الأحداث التي يمكن اعتبارُها الشرارةَ الأولى للحرب بين فصائل الإخوان والمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة شبوة، التي اندلعت في 7 أغسطس 2022م؛ ففي منتصف يوليو بدأت الاشتباكات بين مليشيات الأمن الخاصة المرتبطة بـ«الإصلاح» من جانب، و«مليشيات دفاع شبوة» و«مليشيات العمالقة» وكلاهما مدعوم من الإمارات، والأخيرة مرتبطة مباشرة بـ«المجلس الانتقالي»؛ لكن ما كان ملاحظًا أنه تمّ احتواء الموقف دونَ معالجةٍ حقيقة. تلا ذلك، وتحديدًا في 19 يوليو بعد أيام قليلة من بدء الاشتباكات، نجاة قائد مليشيات الأمن الخاصة «عبد ربه لعكب»، مما قال إنها محاولةُ اغتيالٍ برعاية الإمارات. وفي 6 أغسطس قام محافظ شبوة «عوض العولقي» بإزالة «لعكب» من منصبه كقائدٍ لقوات الأمن الخاصة، مما أثارَ احتجاجَ «الإصلاح»، الذي

ادّعى أن المحافظ يضعف «الإصلاح» لصالح «المجلس الانتقالي» والإمارات.

وفي اليوم التالي، قام وزيرُ الداخلية في حكومة معين «إبراهيم حيدان» بتجاوز المحافظ وأعاد «لعكب» إلى منصبه مما أغضب الفصائل المدعومة من الإمارات في شبوة. وعند هذه النقطة، أصبح القتالُ أمرًا لا مفرّ منه، وبدأ كلا الجانبين في قصف بعضهما البعض، على أملِ أن تتمكن الطرقُ العسكرية من تحقيق ما لم يتمكنوا من فعله سياسيًّا. وفي 7 أغسطس بدأت الاشتباكات في عتق عاصمة شبوة، واستمرت 4 أيام.

وأشارت تقاريرٌ إلى قيامِ طائراتٍ مسيرة إماراتية بضرباتٍ على فصائل «الإصلاح» والوحدات المرتبطة بهم، وفي النهاية تمكنت الفصائلُ المدعومة من الإمارات من السيطرة على عتق، ورفع بعض فصائلها علم الانفصال.

وعلى ضوء المعارك الدائرة في شبوة، بدأت ملامحُ مرحلةٍ جديدة تتشكل في مناطق سيطرة التحالف جنوب وشرق اليمن، من شأنها إعادة تشكيل المشهد برمته. لم تكن حرب شبوة الحالية، وما قد يعقبها من توسيع للمعارك صوب معاقل الحزب في تعز وحضرموت والمهرة ومأرب، إلّا استشعارًا متأخرًا من الإصلاح لخطر محدق أصبح يهدد مستقبله السياسي ونفوذه العسكري وتحالفاته القبلية والاجتماعية والسياسية، وهذا باعتراف قياداته التي باتت تنظر للمستقبل بقلقٍ، ليس على مستوى إقالة قيادات الحزب من هرم السلطة والحكومة والقيادات العسكرية والمحلية والأمنية، بل على مستوى مساعي لحظره نهائيًا[16].

تداعيات الأحداث على «الإصلاح»

ساهمت هزيمةُ الفصائل المحسوبة على «الإصلاح» في شبوة، من قبل الفصائل الجنوبية المدعومة من الإمارات، في تعزيز الشعور بالهزيمة والإقصاء التي يعانيها الإخوان وحزب الإصلاح منذ إقالة هادي ومحسن، وإقامة مجلس رئاسي بديل في إبريل الماضي، وما أفرزه ذلك من تراجع نفوذ الحزب سياسيًّا وعسكريًّا.

تمثل معاركُ شبوة نقطةً فاصلة في مسار إخراج حزب الإصلاح من دائرة النفوذ في المحافظة التي احتكر السلطة فيها. كانت البدايةُ بإزاحةِ المحافظ الموالي للإصلاح «محمد بن عديو» في ديسمبر 2021م وتعيين المحافظ الحالي

«عوض بن الوزير العولقي» كهدفٍ عملت الإماراتُ على تحقيقه، من خلال قيادتها ودعمها لميليشيات العمالقة خلال عملية السيطرة على ثلاث مديريات شمالية غربية من يد الجيش اليمني واللجان الشعبية. ورغم ذلك، فقد ظلَّ الموالين للإصلاح في أهم المناصب بعد منصب المحافظ كقادةٍ لقوات الأمن الخاصة وشرطة شبوة واللواء 21 ميكا، وهذه الوحدات هي التي تم استهدافُها في المعارك الأخيرة وإخراجها من المشهد.

يخشى «الإصلاح» الآن من اقتلاع جذوره سياسيًّا وعسكريًّا في مناطق نفوذه المتبقية، حيثُ تحاذي شبوةُ الحدودَ الجنوبية لمأرب، أهم مركزٍ له في اليمن؛ لكن قلق الإصلاح الأكبر من خسارته شبوة يتمثل في نفوذه بوادي وصحراء حضرموت والمنطقة العسكرية الأولى في سيئون، المصنفة موالية للحزب ولنائب الرئيس السابق علي محسن. النجاحات الأخيرة للمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات في شبوة قد تفتح شهيةَ الطرفين على تغيير الوضع في وادي حضرموت، وهو مطلب أساسي طال أمدُه للإمارات وحلفائها المحليين؛ إن حدثَ ذلك فسيجد الإصلاحُ نفسه مطوّقًا في مأرب، من خصومه المدعومين إماراتيًّا في الشرق والجنوب، والحوثيين في الشمال والغرب، وهو ما يمثل تهديدًا وجوديًّا بالنسبة له[17].

الكثير من المؤشرات توحي بأن «الإصلاح» أصبح على هامشِ منظومة الحكم الموالية للتحالف جنوب اليمن، وأن المتغيرات الآن توحي بأنَّ هناك توجهين:

- **الأول:** هو إبقاءُ الحزب في خانة المعارضة محدودة القدرات.
- أما **التوجه الثاني** فهو: تجميدُ أنشطة وأعمال الحزب نهائيًّا، وهو ما يفرض على العقلاء فيه ضرورة إعادة بناء تحالفات جديدة بعيدا عن النزعات المذهبية والتمترس خلف شعاراتٍ إقليمية كاذبة، خصوصًا في ظل مدّ أطراف القوى الوطنية في صنعاء أيديهم للمساعدة بغيةَ توحيدِ الصفوف ومواجهةِ ما تقول أنّه الخطر المحدق بالبلد[18].

مفترق طرق

وضعت الأحداثُ والتطوراتُ الأخيرة، لا سميا منذ مطلع العام الجديد وما تلا ذلك من الإطاحة بعبد ربه ونائبه علي محسن الأحمر، الإصلاحَ في وضعٍ

لا يُحسد عليه؛ حيثُ خسر أهم الحلفاء السياسيين وراكم الخصوم من حوله، الذين يتربصون به بنوع من التشفي على سقوطه. وفي وضع كهذا يتسم بالعداء، قد يصبح الإصلاحُ عاملًا خطرًا يُمكن أن يلحق الضرر بالوضع السياسي والعسكري الهش أساسًا في اليمن، لا سيما أن كل المؤشرات تقول إنه يتم حاليا الدفع بالحزب للتفكك أو حشره في الزاوية، وأن هناك غيابًا تامًّا لأي حوارات أو نقاشات سياسية صريحة لنزع فتيل التوترات المحيطة بقضايا الخلاف الجوهرية بينه وبين الأطراف الأخرى، إضافة إلى تجاهل مجلس التحالف الرئاسي كل مخاوف الحزب، وعدم أخذها على محمل الجد. وفي ذات الوقت، لا زال حزبُ الإصلاح غيرَ مدركٍ للتغيّر السياسي الحاصل، وإصراره على عدم التخلي عن لغة الإقصاء والتهميش، وقلة التصالح مع فكرة الشراكة مع حلفائه وخصومه على حدٍّ سواء.

أما فيما يخص القوى الوطنية في صنعاء، فلا زال موقفُ الحزبِ يلفه الغموض، رغم ظهورِ تيارٍ في صفوف الحزب ينادي بضرورة إعادة تقييم الموقف فيما يخص القوى الوطنية، وعلى أقل تقدير فيما يخص العداء للإمارات؛ لا سيما مع انفتاح القوى الوطنية وأنصار الله بشكل خاص على كل القوى اليمنية.

اعتبارات التحالف

لطالما اعتبرت الإماراتُ حزبَ «الإصلاح» كفرعٍ لجماعة الإخوان المسلمين، التي سعت إلى الحدّ من نفوذه وتحجيم قوته في الشرق الأوسط؛ وانطلاقًا من ذلك، فمن المستبعد أن تُقدّم الإماراتُ أيَّ تنازلات خاصة أنها تدعم حلفاء لهم القدرة على منافسته، وكذلك من المستبعد أن يقدم الحزب أي تنازلات للإمارات لعدة اعتبارات داخليَّة وخارجيَّة.

أما السعوديةُ وعلى أقل تقدير، فهي ظاهريًّا حريصةٌ على بقاء ما يسمى «مجلس القيادة الرئاسي» المنتج سعوديًّا حسب الظاهر، وهي حريصةٌ على عدم انهياره؛ لذلك تبدو صراعات الفصائل المنضوية تحت المجلس أحد المؤشرات الخطيرة على عودة الصراعات البينية، وربما انهيارُ التوافقِ بين فصائل المجلس، كما أن السعوديةَ لها علاقاتٌ جيدة ولو بفصيل أو جناح من حزب الإصلاح، وهو

ما يسمى «الجناح القديم»، وهذه العلاقات ممتدة لعشرات السنين، كون هذا الجناح من حزب الإصلاح يُعد من أهم القوى اليمنية المتعاونة مع السعودية؛ لذلك من المستبعد أن تسمح المملكةُ بمشروع إلغاء الإخوان بكل توجهاتهم وأجنحتهم، وربما تقبل بذلك فيما يخص الجناح المحسوب على تركيا وقطر.

من الملاحظ أنه لا يوجد أيُّ موقفٍ رسميٍّ سعودي حتى الآن فيما يخص ما حدث في شبوة وأبين، وما تبع ذلك من أزمة سياسية بين قيادات مجلس التحالف، وهناك من يرجع ذلك إلى أنّها راضيةٌ عن ما يحدث، وبهذا ربما تكون قد عقدت صفقةً مع الإمارات في إعادة ترتيب الوضع اليمني في المناطق الخاضعة للتحالف وفقًا لأجندة جديدة أتفق عليها الطرافان؛ بينما هناك من يرجع ذلك إلى ضعف الموقف السعودي بشكلٍ عام وتفوق الموقف الإماراتي؛ لذلك لا يمكن للسعودية إلا أن تحافظَ على أقل الخسائر في أي حدث يمني، مرجعين ذلك إلى تدخل الإمارات في دعم ميليشياتها بالطيران المسير مقابل صمت سعودي تام.

لكن ومن خلال التجارب السابقة، يمكن القولُ إنّ الموقف السعودي مهمٌ ومؤثر بالنسبة لكل الأطراف، ولها ثقلٌ إذا أحسنت استثماره يمكنها إعادةَ ترتيبِ الأوراق والوصول إلى تفاهمات مع مختلف الأطراف الفاعلة، حتى حليفتها الإمارات؛ لذا يعمل الإصلاح جاهدًا خلف الستار على ضمان أن تتبنى السعودية موقفًا قريبًا منه، لكن جهوده قد تتقوض نتيجة الواقع المتمثل في أن خصومته هذه المرة ليست مع «الانتقالي الجنوبي» فقط، كما كان الحال في 2019م، بل كذلك مع رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي، الذي يُعد من أهم حلفاء المملكة السياسيين والأمنيين في اليمن، وهو ما لعب دورًا رئيسيًّا في القفز به إلى هذا المنصب، حيث تؤخذ آراؤه على محمل الجد من قِبل الرياض التي يهمها نجاحَه مستقبلًا؛ وبالتالي من المستبعد أن تتدخل السعودية للتأثير على مجريات الأحداث على حساب العليمي ولصالح الإصلاح.

من جهة أخرى، تبدو الإماراتُ الرابحَ الأكبر في هذه المرحلة؛ حلفاؤها سبق أن خسروا المعركة الأولى في المحافظة، وهو ما شكل ضربةً قاصمة لمساعيها في ترسيخ نفوذها والتمدد جنوب اليمن، وضرب نفوذ الإصلاح؛ بينما ساهم الانتصارُ في المعركة الثانية في تقوية نفوذ الجماعات المدعومة إماراتيًّا، وجاء كتأكيد على

ارتقاء مستوى النفوذ الإماراتي في العهد السياسي الجديد الذي تلا إدخال الأطراف المتحالفين معها في مجلس القيادة الرئاسي. يبقى من غير الواضح ما إذا كانت الإمارات ستدفع باتجاه مزيد من التصعيد ضد مناطق النفوذ الأخرى المتبقية للإصلاح في الجنوب، خصوصًا في وادي حضرموت، أم ستميل إلى تهدئة التوترات التي تهدد بإحداث صدع عميق داخل المجلس الرئاسي، وهو ما سيستفيد منه الحوثيون بالتأكيد[19].

تأثيرات الأحداث على مجلس التحالف «الرئاسي»

يعتقد البعضُ بأنَّ معركةَ شبوة الأخيرة مقدمةٌ لصراع جديد؛ لكن في الحقيقة أن مواجهات عتق هي انعكاسٌ طبيعي لازمةٍ سياسية تعصفُ بما يسمى «المجلس الرئاسي» منذ إنشائه في أبريل من العام الحالي، خصوصًا في ظل استحواذ الانتقالي على قرار المجلس ومحاولته استخدام نفوذه والدعم الإقليمي لإقصاء خصومه، ليس فقط حزب الإصلاح بل على مستوى كافة القوى الشمالية المنضوية تحت سلطة الرئاسي، وهذا باعتراف وزير الخارجية في حكومة معين أحمد بن مبارك، والذي أكّد في مقابلة مع قناة الـ «سي إن إن» اتفاقَ الأطرافِ في الرئاسي على تمكين الانتقالي من السيطرة على كافة مناطق جنوب وشرق اليمن، وهو بذلك يشير إلى مشاورات الرياض التي دُعي لها كافة الأطراف الموالية للتحالف، وأسقط خلالها سلطة هادي[20].

أثارت المواجهاتُ المسلحة العنيفة التي شهدتها مدينةُ عتق مؤخرًا، بين عدد من الفصائل العسكرية المنضوية ضمن التحالف الحكومي المعترف به دوليًّا، أزمةً سياسية غير معلنة وانقساماتٍ حادة بين أعضاء «المجلس الرئاسي» في اليمن حيال الموقف الرسمي والقرارات المتخذة بشأنها، واعترف رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن رشاد العليمي «ضمنيا» بوجود تلك الخلافات والانقسامات خلال كلمة له نشرتها وسائلُ الإعلام، تعليقًا على التطورات العسكرية بمحافظة شبوة، والتي وصفها بـ «الأحداث المؤسفة»[21].

وقال العليمي في كلمةٍ وجهها للشعب:» أؤكد لكم أنى وأعضاء مجلس القيادة في حالةِ اجتماعاتٍ متواصلة للوقوف على تلك الأحداث المؤسفة، والعمل على

معالجتها بروحِ التوافق وفقًا لإعلان نقل السلطة».

في الإطار العام، يمكننا القول إنّ ما يسمى «المجلس الرئاسي» هو من يجب عليه أن يدفع الثمن، وإذا لم يتمكن المجلسُ المكون من ثمانية أعضاء من طي الخلافات والحديث بصوتٍ واحد، وتكوين جبهةٍ موحدة لمواجهة القوى الوطنية في صنعاء سلمًا أو حربًا حسب الهدف الأول للتحالف من إنشاءِ المجلس وإعادةِ ترتيب صفوف الفصائل المتحالفة معه؛ فإن التحالفَ سيجد نفسه أمام مشهدٍ آخر من الفشل، الذي هرب منه مع عبدربه وما كان يسمى «الشرعية».

يعكس الانقسامُ المتنامي بين الأطرافِ، التي شُكِل منها المجلسُ، مدى الصدع السياسي الذي يعاني منه المجلس والحكومة الموالية للتحالف، وما سيتبعه من تناحرٍ داخلي بين تلك القوى، وهذا ما سيكون له انعكاسات سلبية على مشروع التحالف القاضي بتوحيد كل القوى والفصائل الموالية له في جبهة واحدة لمواجهة القوى الوطنية في صنعاء؛ سوءٌ في أي مواجهة عسكرية أو في الانخراط في أي محادثات سلام.

أما على مستوى المناطق الخاضعة للتحالف، فسيكون لتلك الأحداث انعكاساتٌ مباشرة على قدرة ما يسمى «المجلس الرئاسي» في تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه؛ سواء في القضايا المتعلقة بالأجندة الخاصة بالتحالف أو تلك المتعلقة بالداخل اليمني، ويأتي على رأس تلك القضايا توحيد المليشيات والفصائل العسكرية تحت وزارة دفاعٍ واحدة تابعةٍ للمجلس، وبسط الاستقرار الأمني والاقتصادي في مناطق سيطرته.

وفي الإطار الخاص، فإنّ تمكين الفصائل الموالية للإمارات ـ «العمالقة» و«الانتقالي» ـ من السيطرة على محافظة شبوة لم يكن خارجًا عن السياق العام الذي سلكه التحالفُ، وخاصة بعد إطاحته بهادي واستبداله بما يسمى «المجلس الرئاسي»، لتجريف الإخوان المسلمين ـ المغضوب عليهم سعوديًّا وإماراتيًّا ـ من المشهدِ سياسيًّا وعسكريًّا، ووصمهم بطابعِ التَّمردِ على الشرعيّة، بعد أن كان التحالفُ طوال الأعوامِ الماضية يصفهم بـ «الشرعية» و«الجيش الوطني»؛ بينما باتت قواتُ التَّمرد في الأمس «شرعيةً» في نظرِ التحالف اليوم.

كثيرًا ما يحتدم السجالُ عند محاولة الإجابة على تساؤل كـ: هل إخوانية»

الإصلاح حقيقةٌ أم فزَّاعة؟ فالحزبُ نفسه حاول غير مرة أن يتبرأ من تهمة الارتباط بـ«التنظيم الدولي» للإخوان المسلمين، كما التقى أمينه العام (محمد اليدومي) ومساعده (عبدالوهاب الآنسي) في أبوظبي برئيس دولة الإمارات (محمد بن زايد) بوساطةٍ سعودية، في نوفمبر 2018م، وذلك في محاولة لما وصفها رئيسُ الدائرة الإعلامية للإصلاح (علي الجرادي) بـ «إزالة أي التباس من خلال استماع الجانبين لبعضهما، في إطار تمتين الغاية النهائية بالتصدي للمشروع الفارسي المحدق بالمنطقة»[22]؛ لكن ورغم ذلك لم ترض الإماراتُ عن حزب الإصلاح لحاجةٍ في نفس أبو ظبي، وتعاملت معه وفقًا للأجندة الخاصة بها في اليمن.

وبناء على ذلك، يمكننا فهم ما يطرحه البعضُ من أن ما يجري في اليمن هو لعبةُ شطرنج تجري بأدواتٍ خارجية، وهناك قِطَعٌ يتمُّ تحريكُها بفعلِ هذه الأدوات. ومنها « المجلس الانتقالي، الذي يبدو أنه يتصدّرَ المشهد في الجنوب، هو عبارةٌ عن قطعةِ شطرنج يتم تحريكه بالطريقة التي تواكب وتُوائم مصالحَ الأطراف الخارجية والقوى الفاعلة التي ساهمت في بنائه»[23].

وبالتالي، فإنَّ الأحداثَ في شبوة ساهمت في إسدالِ الستار على الحرب الزائفة التي شنَّها التحالفُ تحت لافتة استعادة «الشرعية» وإنهاء ما يصفه بالانقلاب في صنعاء؛ فها هو التحالفُ يصفي بعض حلفائه بعد الاستغناء عنهم، ويعيد رسمَ الخارطة السياسية للقوى المتحالفة معه وفقًا لأجندته الخاصة التي يسعى لتحقيها؛ وهذا ما زاد من تفتيت الساحةِ السياسيَّة في المناطق الواقعة تحت سيطرة المجلس الموالي للتحالف.

وفي السياق، يلفت المراقبون إلى أنَّ سلطات صنعاء كانت أكثرَ وعيًا بما يضمره التحالف وعلى يقين بمن يقف خلفه، وظلت طيلةَ الأعوام السبعة ومنذ بدء الحرب، تكاشف اليمنيين بقوى عالميَّة تقف وراء التدخل العسكري، وأن تلك القوى تختبئ خلف واجهات زيّفت الواقع، وطالما وجّهت نداءاتها للأطراف اليمنية التي تقف إلى جانب التحالف، وفي مُقدَّمتها حزب الإصلاح- الأكثر ولاءً وحشدًا لأنصاره وعناصره للقتال ضد قوات صنعاء، إلا أنّ أحدًا لم يُعِرها اهتمامًا، بل اتخذوها مادة للسخرية والتندر ليحظوا برضى التحالف وكسب تأييده ومناصرته، إلى أن بدأت مضطرًا ـ سلطة صنعاء ـ بتصفية قوات الحزب وفرض الإقامة الجبرية على

قياداته التي لم تكن قد غادرت السعودية، وإذا بهم يئنون تحت وطأة الحقيقة التي طالما أشاحوا بوجوههم عنها، مدركين أنهم وقعوا في فخٍ لا يلوح في الأفق أي مؤشر لإمكانية نجاتهم منه.

أما فيما يخص استغلال الهدنة المؤقتة، فقد كان التحالفُ يسعى إلى توحيدِ الفصائل المتحالفة معه في جبهةٍ واحدة استعدادًا لما بعد الهدنة؛ لكن ما حصل هو أنّ الهدنةَ بكل مراحلها مشرفةٌ على الانتهاء والمجلس الرئاسي لا زال يعاني من خلافاتِ وصراعاتِ فصائله، وعلى العكس من ذلك تحقق القوى الوطنية في صنعاء فوائدَ من الهدنة في جميع مراحلها على مختلف الأصعدة.

وتؤكد مصادرٌ خاصة لـ «منتدى مجال» أنّ صنعاء تراقب تصرفاتِ ما تسميه «مجلس العار» وفشله في تنفيذ الأهدافِ العامة من وجوده، ليس ذلك فحسب بل أكدت تلك المصادر أنها ترى المشهدَ الأخير لسقوطه؛ لأنه لا يحمل أيَّ قضيةٍ، وليس لديه أي مشروع وطني؛ فوجوده في الأساس لغاية في نفس التحالف، وما هو إلا «كمبارس» لتنفيذ تلك الأهداف. وتشير المصادر إلى أن ذلك يُحتّم على القوى الوطنية الاستمرارَ في ما تسميه «المشروع الوطني» لتحرير كامل التراب اليمني، استجابةً لما أطلقه قائدُ الثورة (السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي) في خطاب العام بمناسبة المولد النبوي الشريف للعام 1443هـ.

مؤشرات عودة أنشطة التنظيمات التكفيرية

منذ الأيام الأولى للحرب انخرطت التنظيماتُ التكفيرية في ما أُطلق عليه «الجهاد ضِدّ الحوثيين»، وهذه التنظيمات التكفيرية كانت في الطليعة من القوى والتنظيمات التي ترتبط بتحالفُ الحرب على اليمن بشكل أو بآخر في علاقات وثيقة وحميمية، حيثُ كانت واحدة من أهم التنظيمات اليمنية تنظيمًا وخبرةً قتالية، فضلًا عن عقيدتها القتالية؛ لذلك منحها التحالفُ الكثيرَ من الدعم بالمال والسلاح، وتم إدراجُ كل التنظيمات التكفيرية ضمن المليشيات الرسمية التابعة للأطراف اليمنية الممولة من التحالف، بحسب ما ذكرت العديدُ من الوكالات الدولية كـ «أسوشيتد برس»، والـ «بي بي سي».

اليوم وبعد ثمانية أعوام من حربِ التحالف تحولت القاعدةُ إلى قواعدَ، إذ

أصبح لكلِ طرفٍ من أطراف التحالف «السعودية والإمارات» قاعدةً تابعةً له من الأطراف اليمنية، لا سيما الإخوان المسلمين؛ لذلك هناك من يرى أنّ معظمَ تحركاتِ وعملياتِ القاعدة مرتبطةٌ بصراعِ الأطرافِ التابعةِ لها، فمثلًا لم تمر على أحداثِ شبوة أسابيع معدودة من محاولة الفصائل المدعومة من الإمارات التوجه نحو محافظة حضرموت، حتى عاودت التنظيماتُ التكفيريةُ أنشطتها في المحافظات الخاضعة للتحالف.

ففي 23 أغسطس أعلنَ تنظيمُ «داعش» بحضرموت تعيينَ والٍ جديد بدلًا من «خيبر السوداني»، دون أن يعلن التنظيمُ اسمَ الوالي الجديد. وبعد أقل من أسبوع على ذلك، نشر تنظيم «القاعدة» كلمةً صوتية لقائده (أبو علي الحضرمي) على موقع مؤسسة الملاحم التابعة للتنظيم تعليقًا على ما قال أنها أحداث شبوة، كفّرَ فيها التحالفَ وفصائلَ الانتقالي، متوعدًا إياهم بالثأر.

عقب ذلك، حذّر تقريرٌ دولي من عودة نشاط تنظيم القاعدة في جنوب اليمن جرّاء الأحداث الأخيرة، التي شهدتها محافظة شبوة، بين القوي الموالية للتحالف. وقال التقرير الذي نشر على منصة «منتدى الخليج الدولي» المتخصص في الدراسات الاستراتيجية في منطقة الخليج، والذي أعده الباحثان «إيميلي ميليكين» و«جورجيو كافيرو»، واللذين قالا إنه على الرغم من تمديد الهدنة اليمنية لمدة شهرين الموقعة في 2 أغسطس؛ فإن الوضعَ المتوتر والهش في البلاد يعرض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن ظروفًا يمكن استغلالها. ومنذ أن دخلت الهدنة حيز التنفيذ لأولِ مرةٍ في أبريل، اندمج تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بمهارة مع القبائل المتعاطفة، ودعم نفسه ماليًّا من خلال عمليات السطو والاختطاف.

وقالت «إليزابيث كيندال»، الباحثة البارزة في الدراسات العربية والإسلامية في كلية «بيمبروك» بجامعة أكسفورد ومنتدى الخليج الدولي: «تمثل الهدناتُ الأخيرة فرصةً للجماعات الجهادية اليمنية للتحالفِ مع الفصائلِ التي لا تريد إلقاء أسلحتها».

وبحسب الباحثة: «يمكن للقاعدةِ في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن الاستفادةُ بطريقتين: من خلال استيعاب الأفراد الذين يرغبون في مواصلة القتال، والعمل كوكلاء للميليشيات السائدة التي ترغب في الظهور وكأنها ملتزمة بالهدنة؛

حيث تشير الأدلةُ في اتجاهات مختلفة لشظايا مختلفة في أوقات مختلفة. هذا أمرٌ معقولٌ تمامًا، نظرًا لديناميكيات الحرب المتطورة باستمرار، وانعدام الثقة المتزايد، والولاءات المتقلبة على الأرض».

وأشار التقريرُ إلى أنه عند تقييمِ التهديدات، التي يشكّلها تنظيمُ القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن، من الضروري مراقبةُ الوضع عن كثب في جنوب اليمن؛ حيث كان هناك قتالٌ بين الفصائلِ الموالية للحكومة. كما نقل التقرير عن الدكتور نبيل خوري، وهو دبلوماسي أمريكي سابق وزميل غير مقيم في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي، قوله: إنّ «القتالَ المتجددَ في الجنوب يعني المزيد من الفوضى والافتقار حتى الآن، للقيادة الفعالة من قبل المجلس الرئاسي هو فرصةٌ للقاعدة في شبه الجزيرة العربية و(داعش) لتكثيف أنشطتهما». إن كلا طرفي الصراع الجنوبي لديهما صلاتٌ بالقاعدة في شبه الجزيرة العربية، وقد يطلبان مساعدتهما إذا استمر الصراع على السلطة[24].

في الرابع من سبتمبر بث تنظيمُ «القاعدة» في اليمن تسجيلًا لموظفٍ عامل في الأمم المتحدة، تمّ اختطافُه في وقت سابق، وهو يطالب بإنقاذ حياته، والاستجابة لمطالب الخاطفين. وفي 6 سبتمبر شهدت محافظةُ أبين واحدةً من أكبر عمليات القاعدة بعد مقتل وإصابة أكثر من 30 من عناصر الحزام الأمني التابع للانتقالي في هجومٍ استهدف نقطةَ مقاطين 30 كيلو متر غربًا من مديرية أحور باتجاه خبر المراقشة.

ووفقًا للعديدِ من المصادر الأمنية، فقد ارتفع عددُ قتلى الهجوم إلى 21 قتيلًا من الحزام الأمني، بينهم القيادي ياسر شايع، وهو قائدُ كتيبة بقوات التدخل السريع، فيما قُتل ٦ من عناصر تنظيم القاعدة في الهجوم[25].

والهجومُ يُعدُّ الأولَ منذ إعلانِ فصائل «الانتقالي» التمركزَ في هذه المنطقة، بعد انسحاب فصائل «الإصلاح» منها ضمن اتفاقٍ سري بين قيادات جنوبية من فصائل هادي والانتقالي، كما يأتي بعد أيامٍ على تهديدٍ أطلقه مفتي تنظيم القاعدة «الحضرمي» للتحالف والانتقالي على خلفية التطورات الأخيرة في شبوة وأبين.

مؤشرات التدخلات الخارجية المباشرة

منذُ بداية العام 2022م كان ملاحظًا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعملُ على تعزيز تواجدها في محافظات اليمن الشرقية، وذلك لِما بات يحظى به النفطُ والغازُ اليمنيين من أهميَّة في ظل ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بفعلِ العقوبات التي فرضتها أمريكا والدول الأوروبية على صادرات النَّفط الروسي، وهو ما فاقمَ الاحتياجَ لدى هذه الدول لتغطية الفجوة في واردات النَّفط والغاز؛ ولتحقيق ذلك كان لزامًا على أمريكا اتخاذُ عددٍ من الإجراءات العسكريَّة والسياسيَّة تحت غطاءٍ وعناوين تنموية.

في البدء، عَمِلَت واشنطن على إقناعِ قوى التحالف بضرورة وضع حدٍّ للحرب على اليمن، والعمل على تهدئة الوضع، وتجنب أي تصعيدٍ قد يُهدد إمدادات الطاقة من السعودية؛ وفيما كانت قبل ذلك تستخدم الملفاتِ الإنسانية ورقةَ ضغطٍ ضد صنعاء، صارت واشنطن بعد التغيرات الدوليَّة في أوروبا هي من تضغط على السعودية وتدفع باتجاه القبول بمطالب صنعاء الإنسانية؛ لكن ما هو ملاحظٌ هنا أنّ الولايات المتحدة لا تعمل على إنهاءِ الحرب وإحلال السلام، بل تعمل على قيامِ هدنةٍ بانتظار ما ستسفر عنه الحرب الأوكرانية الروسية.

يمثل اليمن عنصرًا أساسيًّا في الاستراتيجية الأمريكية المتبعة في المنطقة؛ إذ ترى واشنطن أن خروجَ اليمن من دائرة نفوذها يهددُ أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، خاصةً الملاحة البحريَّة والنفوذ الواسع في الممرات البحريّة التجاريّة، والمقصود هنا «باب المندب» الذي يُعتبر المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي توليه واشنطن أهميةً فائقةً، ونفوذُها فيه من أكبر أهدافها في الإقليم، سعيًا لمنع أي قوة دوليَّة منافسة كالصين وروسيا أو إقليمية كإيران من تثبيت موطئ قدمٍ لها في هذا الممر، إضافة إلى ضمان أمنِ إسرائيل عبر هذا النفوذ، والتكفل بتدفق الغاز والنفط منه.

وفي هذا الإطار، أعلنَ قائدُ الأسطولِ الأمريكي الخامس «تشارلز برادفورد كوبر»، في مقابلةٍ صحفيةٍ نهايةَ أغسطس الماضي، أنَّ بلاده ستزيد من تركيزها على ضمان الأمنِ البحري، واستقرارِ الملاحة في البحر الأحمر عبرَ باب المندب وخليج عدن.

«كوبر» أشارَ إلى أنَّ بلادَه أنشأت «قوة الواجب المشتركة»، والتي تُعد الأولى والمعنية بالمنطقة من أجل الغرض السابق، كاشفًا أنَّ قواته تستعد أيضًا لنشرِ أحدثِ أسطول طائرات من دون طيار هناك بحلول صيف 2023م من أجل «ضمان الأمن البحري الإقليمي»، ورصد أي «نشاط مزعزع لاستقرار المنطقة، ولا سيما في الممرات المائيّة الحيويّة، وسرعة الاستجابة لردع هذه الأنشطة».

الأسطولُ الأمريكي الخامس في البحريَّة الأمريكية، كان قد أعلن مع أول شهرٍ للهدنة في أبريل 2022م تشكيلَ فرقةٍ باسم «فرقة العمل المشتركة البحرية 153»، سيكون مسرحُ عملياتها البحرَ الأحمر، بالتعاون مع شركاء دوليين وإقليميين. وعلى إثر ذلك، جرى الحديثُ عن الإجراء المشار إليه بوصفه خطوةً أمريكية أحاديَّة الجانب، لا تنفصل عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وتستهدفُ في الوقت ذاته إيران «من خلال التضييق على أذرعها العنيفة في المنطقة» حسب زعم واشنطن، والتي قال قائدُ فرقتها المشار إليها سابقًا أنّها تستهدف على نحو مباشر التهديدات البحرية التي تثيرها «أنصار الله» جنوبي البحر الأحمر[26].

وفي هذا السياق، يمكن فهمُ تصريح مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية التي قالت فيها: إنّ التهديدَ الأكبر لبلادها مما زعمت أنه «الإرهاب الدولي» ينبع من أربع دولٍ عربية، من بينها اليمن، وأن أفغانستان ـ التي كانت منبع الإرهاب بالنسبة لأمريكا ـ لم تُعد على رأسِ قائمة التهديدات.

وأضافت المسؤولة الأمريكية أنّ «اليمن تمثل أهمية جيوسياسية عالمية»، حيث أرجأت هذا الاهتمام لثلاثة أسباب رئيسية: سيطرة من أسمتهم «الحوثيين» على مساحة واسعة من البلاد حتى اللحظة، زاعمة تلقيهم للدعم الإيراني. تخشى أمريكا على قواعدها العسكرية ومصالحها الاقتصادية والأمنية في خليج عدن ومضيق باب المندب، في اعتراف واضح بالوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة المهمة؛ فيما جاء السبب الثالث متعلقًا بالثروات، حيث قالت المسؤولة إنه يعود لـ «وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز رغم أنها لا تزال غير مُستغلّة»[27].

وفي آخر تحركٍ أمريكي شرق البلاد، ذكرت وسائلُ إعلام في 21 أغسطس أنّ مدمرةً أمريكية اخترقت المياه الإقليمية قبالةَ الساحلِ الشرقي لليمن، يتزامن

ذلك مع تطوراتٍ عسكريَّة هامة في مناطق الهلال النفطي هناك. وأفادت تلك الوسائلُ، نقلًا عن ما وصفتها بمصادر مطلعة، بأنّ المدمرة الأمريكية وحاملة الصواريخ «يو اس اس نيتزي» عبرت قبالةَ السواحل اليمنية على بحر العرب، ولم يتضح بعدُ ما إذا كانت متجهةً صوب محافظة حضرموت أم المهرة. وكانت قواتٌ أمريكية انتشرت في وقتٍ سابق بالمديريات الساحليَّة لمحافظة حضرموت؛ حيثُ أفادت وسائلُ إعلامٍ محليَّة بمناقشة تلك القوات الترتيبات الأمنيَّة والعسكريَّة في تلك المحافظة[28].

في 20 أغسطس وصلت قواتٌ بريطانية جديدةٌ إلى محافظةِ المهرة الحدوديَّة مع سلطنة عُمان، وقد أفادت مصادرُ مطلعة أنّ القوات البريطانية وصلت إلى مطار الغيضة المدني، متخذة منه ـ بمعية القوات الأمريكية ـ قاعدةً عسكريَّة على بحر العرب شرقي اليمن منذ مطلع العام 2018م. وأكدت المصادرُ أنّ استمرار تدفق القوات الأجنبية إلى المهرة يأتي في سياق الأطماع بالمناطق النفطيّة والغازيّة البعيدة عن المواجهات مع قوات صنعاء. وبينت المصادرُ أنّ القوات الأجنبية تنفذ الكثير من المهام العدائية والتجسسية، في انتهاك صارخ للسيادة اليمنية، ولكافة الاتفاقيات الدولية[29].

بالتوازي مع الحراكِ العسكري الأمريكي عملت الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في اليمن، من خلال استراتيجية ناعمة عبر «برامج دعم» لـ «المجلس الرئاسي» بما لا يقلُّ عن مليار دولار، تحت ذريعة «المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني».

كما تتضمّن الخطّةُ، بحسب السفيرِ الأمريكي لدى اليمن «ستيفن فاجن»، دعمَ قواتِ خفر السواحل وحرسِ الحدود التَّابِعَين للحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، في إطارِ ما سمَّاه «الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب»، إضافة إلى الدعمِ المُقدَّم عبر «وكالة التنمية الأميركية»، خصوصًا في مجالِ بناءِ القدرات المؤسَّسيَّة. كذلك، وافقت الإدارةُ الأمريكية على استئنافِ برامج التبادل الثقافي مع اليمن، وعلى رأسها «برنامج الزائر الدولي» المتوقّف منذ سبع سنوات. وتأتي محاولةُ الولايات المتحدة في سياق البحث عن أطرٍ للحضور المباشر نيابةً عن حلفائها المهزومين في اليمن، بعدما وصلت الحربُ التي أمدّتها بمختلف أنواع الدعم، مُشَكّلةً رافعةً للتحالف السعودي – الإماراتي فيها، وعاملًا رئيسًا في إطالة أمدها، إلى طريق مسدود.

ويكاد ما تقوم به واشنطن اليوم يماثلُ ما فعلته تحت ذريعة «مكافحة الإرهاب» منذُ عام 2000م؛ حيثُ اتّخذت من هذا الملفِّ غطاءً لتدخّلاتها المباشرة، مُهشِّمة الحدود الفاصلة ما بين عمل السفير وما بين عمل المندوب السامي، وجاعلةً من الحكومة اليمنية كيانًا تابعًا بالمطلق لها[30].

يرى العديدُ من الخبراء والمختصين أنّ التدخلات الخارجيّة في اليمن كانت من اللحظة الأولى لانطلاقِ الحرب التي أعلنت من واشطن؛ لكن التَّطورَ الخطير في هذه المرحلة هو اضطرارُ الخارجِ إلى الإعلان عن نفسه والتواجدِ داخل التراب اليمني، وإن تحت بعض اللافتات، مثل محاربة الإرهاب أو التهريب أو أي كان؛ فهذا يعني أن اليمن واليمنيين دخلوا منعطفًا خطيرًا يضع استقلالَ بلادهم ووحدتها وثرواتها السيادية على المحك، وأكثر من أي وقت مضى أصبحوا أمامَ واقعٍ خياراتُهم فيه محدودة؛ وبالتالي عليهم أن يقرأوا واقعَهم كما هو، بعيدًا عن نزاعاتهم الداخليّة، وليكتشفوا في ملامح منه أن أجزاء ليست بالقليلة من أرضهم لم تعد تحت سيطرتهم أو تصرفهم، وأنهم مطالبون بانتزاعها وإعادتها إلى السيادة الوطنية.

فالقواتُ الأجنبية الأمريكية والبريطانية والفرنسية تتوافد - كما لم يحدث من قبل- بشكل مسعور على المحافظات اليمنية التي تُعدّ أهم منابع الثروات النفطيّة والغازيّة، رغم أنها كانت تحت سيطرةِ القوات الإماراتية والسعودية، إلّا أنَّ الأمرَ يبدو أشبه بإجراء دور وتسليم. فالقواتُ الأمريكية تصل تباعًا إلى حضرموت النفطيّة، وبدأ خبراؤها العسكريون بدراسة المناطق المزمع إنشاء قواعد عسكرية فيها، كما وصلت كتائب من القوات الفرنسية إلى محافظة شبوة، وتحديدًا إلى منشأة بلحاف الغازية، التي كانت تعسكر فيها القوات الإماراتية، بينما الأدوات المحلية الموالية للإمارات تمهّد الطريق باتجاه محافظة مأرب الغنية بالنفط، في إطار عملية تصفية قوات الإصلاح، التي كانت تبسط نفوذها على تلك المناطق؛ إلّا أنَّ مهمتَها كما يبدو قد انتهت، ولم يعد التحالفُ بحاجةٍ إلى خدماتها، وليست محافظة المهرة بمنأى عن هذا السياق؛ فالوجود العسكري البريطاني في تزايد مستمر هناك، ومثله الأمريكي، وتستقبل الجميعَ القواتُ السعودية التي اتخذت مطارَ الغيضة مقرًا لها وللوافدين الجدد. والأغرب في ذلك كله، هو أن واشنطن وباريس ولندن أعلنت بكل جرأة تواجد قواتها في تلك المناطق اليمنية، وبالتالي لم

يعد دورها خفيًّا بل أصبح معلنًا ومباشرًا، الأمرُ الذي يضع اليمنيين أمام حتمية وقف هذا التوسع غير العادي وغير المبرر، وضرورة اتخاذ موقفٍ حاسم من حكومة الشرعيّة، التي أوصلت البلاد إلى هذا المستوى من الانتهاك والاستباحة[31].

صنعاء وصناعة اللحظة التاريخية

منذُ إعلانِ الهدنة، في أبريل من العام الحالي، أقامت قواتُ الجيش اليمني واللجان الشعبية العشرات من العروض العسكرية، وشهد شهر أغسطس الماضي الرقم القياسي من العروض العسكرية؛ فقد بلغت عروض صنعاء تسعة عروضٍ عسكريّة، كان أهمها وأكبرها على الإطلاق العرضُ العسكري في محافظة الحديدة في 1 سبتمبر الماضي.

وفي هذا الاستعراض، ووفقًا للمصادر الرسمية، كان قوامُ القوةِ البشريّة المشاركة ما يقارب خمسةً وعشرين ألف جندي وضابط - مع مراعاة أنها فقط وحدات رمزيّة وليست كل القوة - من منتسبي المنطقة العسكرية الخامسة والقوّات البحرية، وما أطلق عليه ألوية النصر، والقوات الجوية والدفاع الجوي.

تلك الوحداتُ - حسب ما أكدته صنعاء - ليست فقط للعرض ومن ثم العودة إلى ثكناتها ومعسكراتها، بل إنّها على مستوى عالٍ من الجهوزية القتاليّة، حيثُ تم تدريبُها وتعزيزُ قدراتها ومهاراتها من خلال دورات عسكريّة نوعيّة، كما تم عرض العديد من الأسلحة أهمها الأسلحة البحرية، بما في ذلك عرض الصاروخ البحري الروسي «روبيج» والقادر على تدمير حاملات الطائرات.

وبحسب ما ذكرت صحيفة 26 سبتمبر، فإن عروض صنعاء العسكرية تختلف عن غيرها من عروض العالم المماثلة؛ فعروض صنعاء جاءت بعد ثماني سنوات من التصدي لأكبر قوة عسكرية جُمعت لاحتلال اليمن، أما عروض العالم لا تُقام إلا قبل أي عملية عسكريّة كبهرجة وعرض يتبخر في أول معركة كما عملت السعودية والإمارات تمامًا ولم يحققا شيئًا[32].

يرى الكثير من الخبراء العسكريين أنّ قوات صنعاء استطاعت إنجازَ خطواتٍ عملية متقدمة وغير متوقعة على الصعيد العسكري، بتدرجٍ ملحوظ تميَّز بإيقاع متسارع قلب الكثير من المعادلات، وأجبر الأطراف الإقليمية والدوليّة المشاركة في

حرب التحالف على إعادة النظر في حساباتهم القديمة.

وفي السياق، ومن خلال الجزء المتبقي من الهدنة الإنسانية التي ترعاها الأمم المتحدة، وفي فترة التمديد الثالث لها، كانت قوى التحالفِ على موعدٍ مع تلقي رسالة قوية، وجهتها قواتُ صنعاء محملةً بالكثير من الدلالات، ومفاجأة أكثر إرباكًا وإثارةً للقلق الأممي والإقليمي، تمثلت في العرض العسكري الذي نظمته وزارة الدفاع التابعة لسلطات صنعاء في محافظة الحديدة الساحليّة الاستراتيجية، والذي كان صادمًا لقوى التحالف ومن يقف خلفها، سواءٌ من حيث المكان أو التوقيت أو حجم ونوعيّة ما تم عرضه؛ ففي وقتٍ فشلت دولُ التحالف وأدواتها المحليّة في ترتيب صفوفها ودمج فصائلها وتشكيلاتها العسكرية متعددة الولاءات في مناطق سيطرتها، تمكنت سلطاتُ صنعاء من دمج لجانها الشعبية مع جيشها[33].

كشف العرضُ العسكري قفزةً نوعيّة في التصنيع الحربي، فقد عُرضت أنواع من الطائرات المسيّرة والصواريخ البالستية المصنعة محليًّا لأول مرة، إضافةً إلى ألغام وطوربيدات بحرية تنوعت بين المحليّة وروسية الصنع، الأمرُ الذي أوصل رسائلَ مهمة ومقلقة لقوى التحالف، وفي الوقت نفسه أثار إعجاب واندهاش الكثير من المتابعين للشأن اليمني[34].

حيثُ قال الدكتور العماني حيدر بن علوي اللواتي، معلقًا على العرض العسكري في مدينة الحديدة في تغريدة على حسابه في تويتر: «إن اليمنَ يشهد طفراتٍ في قدراته العسكرية، كان يدافع بكلاشنكوف، واليوم يعرض مسيَّرات وباليستيات»، مضيفًا: أنّ «البأس اليماني يصدح عن قوته وستكون له ارتدادات استراتيجية في أحداث المنطقة، ومن لا يعترف بهذا الواقع فهو يخدع نفسه»[35].

بدورها، قالت وكالة «ديبريفر» الأمريكية»: إنّ القوات المسلحة اليمنية أزاحت الستار عن تشكيلة جديدة من الصواريخ والأسلحة المتطورة، خلال عرض عسكري هو الأكبر لها منذُ بدءِ الحرب، حاولت من خلاله إيصال رسالة تهديد شديدة اللهجة، وفي المقدمة السعودية وجيرانها الخليجيين، مفادها: «نحن هنا».

وأكد مراقبون وخبراء سياسيون وعسكريون في أحاديثٍ لوكالة «ديبريفر» أنّ اختيار القوات مدينة الحديدة القريبة من مضيق باب المندب كموقعٍ لإقامة العرض العسكري المسمى «وعد الأخرة»، وفي هذا التوقيت تحديدًا كان محسوبًا

بعناية فائقة؛ لتصبح رسالة التحذير هذه أكثر وضوحاً وقوةً بالنسبة للخصوم.

ولم يخفِ قائدُ الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي- الذي بدا مزهوًا مفتخرًا بما وصلت إليه قواتُه من قوةٍ وإمكانيات- نبرةَ التهديد التي جاءت هذه المرة جليّة وأكثر قوة في كلمة له بالتزامن العرض العسكري. وقال عبدالملك الحوثي في الكلمة: إنّ هذه العروض العسكريّة التي بدأت في هذه المرحلة من الهدنة هدفها تقديم رسالة للأعداء الطامعين المعتدين[36].

رئيسُ المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، أكّد في كلمته في العرض العسكري أنّه تمّ تطويرُ أسلحة اليمن البحرية في الفترة الأخيرة. وقال: «أصبح بمقدورنا ضربُ أي نقطة في البحر الأحمر من أي مكان وأي جغرافيا في اليمن، وليس من السواحل فقط».

وأوردت الوكالة الأمريكية أنّ من ضمن الأسلحة التي عرضتها القواتُ المسلحة اليمنية صواريخ «منذب 2» بعيد المدى، و«فالق 1» متوسط المدى، وألغامًا بحريّة من طراز كرار وصدف وعاصف4؛ فيما كان لافتًا ظهورُ صاروخ «روبيج» الروسي الصنع، وهو من الصواريخ الباليستية الأكثر تطورًا المضادة للسفن العملاقة والفرقاطات الحربية، ويستخدم لضرب السفن والغواصات، كما يمتلك قدرةً هائلةً على تدميرِ وإغراق حاملات الطائرات.

وبحسب الوكالة، فإنّ مدى هذا الصاروخ يصل إلى 260 كم، كما يمكنه الانطلاق نحو الأهداف البحريّة بسرعة أكثر من 1100 كم/س، بالإضافة لقدرته على مقاومة عمليات التشويش ورصد أهدافه بالرادار الإيجابي في نطاق 100 كم، وكذلك رصد الأهداف بالرادار السلبي في نطاق يصل إلى 450 كم.

وأشارت إلى أنّ البعض يعتقد أن استعراض القوات المسلحة اليمنية قوتها بمثابة إعلان قرب استئناف الحرب وبدء العد التنازلي لانهيار الهدنة الهشة، التي تبذل الأمم المتحدة جهدًا كبيرًا للحفاظ على بقائها صامدة، رغم الخروقات المستمرة التي تتعرض لها منذ الساعات الأولى من دخولها حيز التنفيذ؛ بينما أعتبره آخرون «تطور خطير» يعطي دليلًا جديدًا على ضعف وفشل التحالف بقيادة السعودية التي كان مسؤولها يعتقدون حين انطلاق عاصفة الحزم بقدرتهم على إنهاء الجيش واللجان خلال أسابيع معدودة.

وفي 15 سبتمبر الجاري، شهدت العاصمةُ صنعاء عرضًا للقوات والوحدات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية هو الأكبر في تاريخ اليمن، شارك فيه أكثر من 20 ألف عنصرٍ أمني، وحملَ هذا العرض الكثر من الرسائل والدلالات على المستوى الداخلي والخارجي، كما عكسَ المستوى الذي وصلت إليه قواتُ الأمن في صنعاء سواء من العدد أو الأسلحة التي تم عرضها، ومنها مدرعة بأس 2 المصنعة محليا والتي عرضت لأول مرة.

وبحسب مراقبون، فإنّ العرضَ الأمني في صنعاء له أبعاد إقليميّة، حيثُ أكد السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، في كلمته المتلفزة في العرض، استعدادَ اليمن للتعاون الأمني مع شعوب دول الجوار. وقال: «نؤكد أنّ أمنَ اليمن هو لصالح الشعوب المجاورة والشعوب العربية والإسلامية، وأن اليمن حاضر للإسهام في التعاون الأمني لصالح الأمة والتنسيق الأمني لما فيه حماية شعوبها».

وهذا هي المرة الأولى التي يضع فيها قائدُ الثورة معادلةَ المعركة الأمنية في سياق إقليمي، وهي إشارة إلى ما بات اليمن يمتلكه من تطور في العمل الأمني[37].

خـــــتاما

في المناطق اليمنية الخاضعة للتحالف والفصائل اليمنية المتحالفة معه، يمكننا القول أنّ الوقائعَ تشير إلى أن كلِّ التحركات، وإن بدأت في ظاهرها فوضوية، ضمن مخططٍ إقليمي رُسم خلال حوار صنعاء في العام 2013م، وأعيد صياغة مخرجاته إلى إقليمين بدلًا عن ستة، وحتى لا تبقى القوى المنضوية فيه ذاتَ تأثيرٍ، وتطالب بما هو أكبر من حصتها؛ فيتم الآن إضعاف جميع الأطراف بغيةَ قبولها بالمقدر لها من قبل التحالف، وهذا ما لم تقبله تلك الأطراف التي تلقي بكل ثقلها للحفاظ على مكاسب ميدانية تمنحها أوراق مناورة للحصول على الجزء الأكبر، وقد يدفع هذا جميعَ تلك القوى لخوض معارك على أكثر من جبهة، بدءًا من شمال وجنوب وصولًا إلى شرق وغرب، وهو ما سيكلف التحالفَ فاتورةً باهظة، ليس على مستوى الدعم والتسليح بل سيهدد مستقبل تحالفاته ويعيد

دولـه إلى مربـع الـصراع عـلى النفـوذ في اليمـن[38].

أمّـا في المناطـق التـي تديرهـا صنعـاء، فـإنَّ المـؤشرات تؤكـد أنَّ الاسـتعدادات هنـاك تجـرى عـلى قـدمٍ وسـاق لاسـتكمال مـا تسـميه معركـة «الحريـة والتحريـر والدفـاع عـن السـيادة»، لا سـيما بعـد الإعـلان عـن التواجـد الخارجـي «الأمريـكي والبريطـاني والفرنـسي» في المحافظـات المحتلـة، وهـو مـا تـرى فيـه مواجهـة مبـاشرة مـع القائـد الحقيقـي للحـرب عـلى اليمـن، وضرورة إفشـالِ أهدافـه الاقتصاديَّـة والعسـكريَّة مهـما كان الثمـن؛ لا سـيما بعـد تأكيـدِ قائـدِ الثـورة السـيد عبـد الملـك بـدر الحـوثي والمجلـس السـياسي الأعـلى رفـض كل مـا يصـدر عـن الفصائـل الموالـية للتحالـف، وتحذيراتهـما للـدول والـشركات مـن عواقـب إبـرام أي اتفاقـات أو صفقـات مـع هـذه الفصائـل، كونهـا لا تملـكُ حـقَ التـصرفِ بالقضايـا العامـة لليمـن والشـعب اليمنـي.

قائمة المراجـــع:

1 - علي ظافر، مستقبل «المجلس الرئاسي» بعد معارك شبوة، الميادين نت، https://www.almayadeen.net/

2 - أشرف الفلاحي، ماذا يعني تراجع دور العليمي باليمن وبروز الزبيدي بدلا عنه، موقع عربي 21، https://arabi21.com/

3 - خالد الحمادي، اليمن.. الإمارات تهمّش دور العليمي وتبرز الزبيدي كرجل أول في المشهد السياسي، القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/

4 - خالد الحمادي، اليمن.. انهيار منظومة الحكم والبلاد تتجه نحو تسليم الجنوب للمجلس الانتقالي والشمال للحوثيين، القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/

5 - التحالف يضع اللمسات الأخيرة لإعادة نظام علي عبدالله صالح، موقع اليوم السابع، https://alyoumal7.com/

6 - https://twitter.com/Alhadath_Ymn/status/

7 - اتصالات القاهرة ولقاءات عدن: تحالف غير معلن ضد الإصلاح يضم عدداً من الأحزاب، المساء برس، https://masa-press.net/2022/08/20

8 - بالإسماء | الكشف عن تغيير محافظ وقائد محور تعز ومدير الأمن ودخول قوات جديدة واللجنة العسكرية توصي بإقالة قيادات المنطقة العسكرية الأولى ومحوري المهرة وتعز، نيوز ماكس، https://newsmaxone.com/

9 - المؤتمر يحسم قراره بشأن محافظ أبين وسباق بين طارق وهادي على خلافة العرادة بمأرب، الخبر اليمني، https://alkhabaralyemeni.net/

10 - أحمد عبيد بن دغر، المؤتمر عقودًا من الصمود، الموقع بوست، https://almawqeapost.net/

11 - المؤتمر الشعبي العام يحتفي بذكرى تأسيسه الأربعين #المؤتمر _ رهان _ المستقبل، خبر للأنباء، https://www.khabaragency.net/

12 - هدى العطاس، العطاس: هناك توجه يباركه التحالف والاطراف الدولية لإعادة تمكين «حزب المؤتمر الشعبي العام من السلطة، عدن الغد: https://adengad.net/posts/629767

13 - فضل الصباحي، حزب المؤتمر الشعبي في اليمن من الريادة إلى السقوط بالخلافات، صحيفة رأي اليوم، https://www.raialyoum.com/

14 - الإصلاح يكشف مخططا لتصفيته من المشهد، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

15 - العليمي يقصقص أجنحة الإصلاح العسكرية في شبوة.. وسخط إصلاحي واسع، المساء برس، http://www.masa-press.net/

16 - الإصلاح يفك ارتباطه سياسيا وعسكريا بـالرئاسي – تقرير، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/index.php/news/2022-08-10-07-59-58

17 - ماجد المدحجي، هزيمة شبوة تدفع الإصلاح للتعاطي مع واقع جديد، مركز صنعاء للدرسات، https://sanaacenter.org/ar

18 - الإصلاح يفك ارتباطه سياسيا وعسكريا بـالرئاسي مرجع سابق.

19 - ماجد المدحجي، مرجع سابق.

20 - التحالف يقدم معركة تفكيك الرئاسي، البوابة الإخبارية اليمنية https://yemnews.net/index.php/news/2022-08-13-07-41-59

21 - أحداث شبوة تثير خلافات غير معلنة في أروقة المجلس الرئاسي اليمني، https://debriefer.net/

22 - الحرب في اليمن: هل يفسح التنافس على تمثيل «الشرعية» الطريق أمام عودة الانفصال، بي بي سي عربي، https://www.bbc.com/Arabic

23 - ما أهداف وتداعيات أحداث شبوة المحتملة على الأزمة اليمنية، قناة بلقيس، https://belqees.net/

24 - الصراع في جنوب اليمن يزيد من الفوضى وفرصة للقاعدة وداعش.. وطرفي الصراع على صلات بهما، الموقع بوست - ترجمة خاصة، https://almawqeapost.net/

25 - بالأسماء.. ارتفاع ضحايا الهجوم على نقطة في ابين الى 21 قتيلا، موقع المشهد اليمني، https://www.almashhad-alyemeni.com/

26 - لقمان عبدالله، أميركا في اليمن: خطّةٌ ثُنائيّة لتثبيت النفوذ، صحيفة الاخبار اللبنانية، https://www.al-akhbar.com/

27 - أمريكا تكشف 3 أسباب لتواجدها في اليمن.. بينها الموقع العالمي والاحتياطيات الضخمة من هذه الثروة، المساء برس، https://masa-press.net/2022/08/31

28 - تكثيف أمريكا لتحركاتها شرق اليمن.. ما علاقته بصراع الفصائل الموالية للتحالف على منابع النفط، موقع عرب جورنال، https://arab-j.net/

29 - المرجع السابق.

30 - لقمان عبدالله، أميركا في اليمن: خطّةٌ ثُنائيّة لتثبيت النفوذ، مرجع سابق.

31 - أبراهيم القانص، الاستعمار القديم» ينهي مهمة الوكلاء في اليمن ويباشر مصالحه بنفسه، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

32 - رسالة صنعاء لقوى العدوان،26 سبتمبر نت، أغسطس 2022م، https://26sep.net/

33 - أبراهيم القانص، العرض العسكري» و»الميناء الفارغ».. القلق والاطمئنان بمعايير الأمم المتحدة، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

34 - المرجع السابق.

35 - https://twitter.com/DrAl_Lawati/status/1565964355484745729

36 - «وعد الأخرة» رسالة تهديد حوثية بحبر إيراني .. كيف ستقرأها الرياض؟ موقع ديبريفر 3 سبتمبر 2022م، https://debriefer.net/news-30781.html

37 - العرض العسكري الأكبر لوزارة الداخلية.. وأضحى لليمن أمنه القوي والحصين، موقع الثورة نت، 17 سبتمبر 2022م، https://althawrah.ye/archives/764652

38 - التحالف يقدم معركة تفكيك الرئاسي، مرجع سابق.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774